ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 7404-2661
السنة: 2023 المجلد: السابع العدد: الثاني ص.ص: 916- 937

العلاقة بين الدولة والمجتمع في فكر ماكس فيبر: المنظور الفيبري كمرجعية لاقتراب الدولة في المجتمع

The Relationship Between the State and Society According to Max Weber: The Weberian Perspective as a Reference For the State in Society Approach

لقـرع بن عــلي*
جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، (الجزائر)
benali.lagraa@univ-mosta.dz

تاريخ إرسال المقال: 01/ 07/ 2023 تاريخ قبول المقال: 18/ 08/ 2023 تاريخ نشر المقال: 15/ 09/ 2023

الملخص:

يتناول هذا المقال "العلاقة بين الدولة والمجتمع في فكر ماكس فيبر: المنظور الفيبري كمرجعية لاقتراب الدولة في المجتمع"؛ ومن خلاله يسعى الباحث إلى الاجابة على اشكالية تتمحور حول مدى مساهمة ماكس فيبر في تحليل العلاقة بين الدولة والمجتمع. ويهدف إلى تأصيل البحث في العلاقة بين الدولة والمجتمع في الفكر الاجتماعي والسياسي، حيث تم التوصل إلى أن المنظور الفيبري لتلك العلاقة يقوم على مفهوم الهيمنة وفق ثلاثة محددات: احتكار القوة، البيروقراطية، الشرعية. وقد شكّلت كتابات فيبر نقطة انطلاق لظهور اقتراب الدولة في المجتمع.

الكلمات المفتاحية: الدولة؛ المجتمع؛ الهيمنة؛ الفكر السياسي؛ ماكس فيبر.

Abstract: The subject of this article is " The Relationship between the State and Society according to Max Weber: The Weberian Perspective as a Reference for the State in Society Approach". the researcher seeks to answer the following problem: How did Max Weber contribute to the analysis of the relationship between the state and society? The topic aims to root the research in the relationship between the state and society in social and political thought. This article concluded that the Weberian perspective of this relationship is based on the concept of hegemony, according to the monopoly of power and violence, bureaucracy, and legitimacy. The writings of Max Weber constituted a starting point to reach the state-in-society approach.

* المؤلف المرسل

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 7404-2661
السنة: 2023 المجلد: السابع العدد: الثاني ص.ص: 916- 937

Keywords: State; Society; Domination; Political Thought; Max Weber

مقدمة:

يعتبر موضوع العلاقة بين الدولة والمجتمع من أهم القضايا التي حظيت باهتمام رواد الفكر السياسي وعلماء الاجتماع، وفي أواخر القرن العشرين أصبح من الاتجاهات الحديثة في الدراسات السياسية المقارنة. وما يلاحظ حول موضوع العلاقة بين الدولة والمجتمع أنه متجدد يلقي بظلاله في المراحل الزمنية المختلفة، لأن دراسة هذا الموضوع تساعد على فهم طبيعة الدولة وتفاعلاتها مع المجتمع. في هذا السياق، يعتبر ماكس فيبر من أبرز المفكرين الذين كتبوا بإسهاب عن الدولة والمجتمع، حيث نجد أن معظم كتاباته كانت مرجعا أساسيا لمن جاؤوا بعده وتناولوا هذه المسألة؛ بل مازال تعريفه للدولة يحظى بقبول واسع لحد الآن. كما أن تحليله لظاهرة البيروقراطية وأنماط الشرعية شكّل نقلة نوعية في التحليل السوسيولوجي، وفي الفكر السياسي والاداري على حد سواء.

من هذا المنطلق، يأتي هذا المقال ليدرس احدى الجوانب البارزة في الفكر السياسي عند ماكس فيبر، انطلاقا من الاشكالية الرئيسية الآتية: كيف ساهم ماكس فيبر في تحليل العلاقة بين الدولة والمجتمع؟ وفي اطار هذه الاشكالية، تطرح التساؤلات الفرعية الآتية: ما هو تعريف الدولة الحديثة والمجتمع الحديث عند ماكس فيبر؟ ما هي المحددات التي تؤثر في العلاقة بين الدولة والمجتمع وفقا لماكس فيبر؟ هل يوجد علاقة بين المنظور الفيبري للدولة والمجتمع واقتراب الدولة في المجتمع؟

تكمن أهمية هذا الموضوع في كونه يجمع بين ثلاثة حقول معرفية، وهي: علم الاجتماع والفكر السياسي والسياسة المقارنة، فمن جهة يتناول مسألة الدولة والمجتمع والعلاقة بينها في اطار الفكر السياسي والتحليل السوسيولوجي باعتبار أنه يركز على اسهامات واحد من أشهر علماء الاجتماع في هذا المجال؛ ومن جهة أخرى يتناول المقال تطور دراسة العلاقة بين الدولة والمجتمع من الفكر السياسي-السوسيولوجي الفيبري الى ظهور اقتراب الدولة في المجتمع على يد جويل ميجدال، وهو من الاقترابات الحديثة التي ظهرت في السياسة المقارنة بعد المرحلة السلوكية وتراجع المنظور التنموي.

بناء على ذلك، اعتمد الباحث في هذا المقال على المنهج الاستقرائي باعتبار أن الموضوع يغلب عليه الطابع الفكري والنظري، حيث تم اللجوء الى استقراء كتابات ماكس فيبر حول الدولة والمجتمع فعلى الرغم من أن فيبر لم يقدّم في كتاباته دراسة مباشرة حول العلاقة بين الدولة والمجتمع، إلاّ أن كتاباته تتضمن الكثير من الأفكار والمفاهيم والنظريات التي تمكننا من تحليل المنظور الفيبري للعلاقة بين الدولة والمجتمع. وإن كان هذا المقال يتطرق إلى اسهامات جويل ميجدال في هذا الموضوع، فإن الغاية هنا لم تكن اجراء مقارنة بين فيبر وميجدال، بل الغاية هي التركيز على ظهور اقتراب علاقة الدولة في المجتمع

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2023 المجلد: السابع العدد: الثاني ص.ص: 916- 937

من خلال محاولة ربط فكر ماكس فيبر حول الدولة والمجتمع بإسهامات جويل ميجدال، والذي يعتبر مؤسس "اقتراب الدولة في المجتمع" في مرحلة ما بعد السلوكية في السياسة المقارنة. بناء على ذلك، يتضمن هذا المقال أربعة محاور رئيسية، وهي كالآتي: الخلفية التاريخية والعلمية لماكس فيبر؛ تصور ماكس فيبر للدولة الحديثة والمجتمع الحديث؛ محددات العلاقة بين الدولة والمجتمع في منظور ماكس فيبر؛ من المنظور الفيبري للعلاقة بين الدولة والمجتمع إلى ظهور اقتراب الدولة في المجتمع.

المبحث الأول: الخلفية التاريخية والعلمية لماكس فيبر

يتناول هذا المبحث المسار التاريخي لماكس فيبر وتراثه الفكري وفق مطلبين: المطلب الأول يتعلق بنشأة ماكس فيبر ومساره العلمي، أما المطلب الثاني فيخصص لاستعراض تراثه الفكري.

المطلب الأول: نشأة ماكس فيبر ومساره العلمي

في 21 أفريل 1864 ولد ماكس فيبر Max Weber، وهو الابن الأكبر بين سبعة أشقاء. تحصّل على شهادة الثانوية العامة من شارلوتنبورغ في أفريل 1882، حيث انتقل إلى جامعة هايدلبرغ وبدأ دراساته في التاريخ القانوني الروماني والألماني، وتاريخ الفلسفة، والتاريخ. وفي سنة 1883 حضر ندوة هيرمان بومغارتن في جامعة ستراسبورغ حول الكتاب السياسيين الإيطاليين للإصلاح. وخلال الفترة 1884–1885 أثناء تواجده ببرلين، قام فيبر بدراسة القانون الدولي والألماني، والقانون الكنسي والقانون العام والقانون الإداري. سافر إلى ايطاليا مع والده في أوت – سبتمبر 1885، بعدها في عام 1886عاد فيبر إلى منزل الوالدين في شارلوتنبورغ وعمل كمحامي متدرب حتى عام 1890. وفي أكتوبر 1889 حصل على درجة الدكتوراه بامتياز مع أطروحة عن الشركات التجارية في العصور الوسطى.[1]

في أكتوبر 1891، نشر أطروحته لما بعد الدكتوراه بعنوان "التاريخ الزراعي الروماني وأهميته في القانون العام وقانون الدولة". في فبراير 1892، بدأ فيبر العمل في مهمة كلّفته بها جمعية السياسة الاجتماعية لتحليل نتائج المسح حول الوضع الاجتماعي والاقتصادي لعمال المزارع؛ وتم نشر العمل المؤلف من 600 صفحة في ديسمبر 1892. وفي أفريل 1894، تم تعيين ماكس فيبر أستاذًا متفرغًا للاقتصاد والتمويل في جامعة فرايبورغ، ثم عيّـــــن أستاذا للاقتصاد والتمويل في جامعة هايدلبرغ في يناير 1897.[2]

[1] Edith Hanke, Lawrence Scaff, Sam Whimster, The Oxford Handbook of Max Weber, Oxford University Press, New York, 2019, pp.17-18.
[2] Ibid., pp.19-20.

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2023 المجلد: السابع العدد: الثاني ص.ص: 916- 937

وبسبب سوء صحته، تخلى ماكس فيبر عن التدريس من عام 1913 حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، ثم استأنف التدريس في جامعة فيينا وجامعة ميونيخ لاحقًا. ومع ذلك، فإن الفترة التي لم يكن لديه فيها واجبات تدريسية، أعطته الراحة اللازمة للنشاط الفكري. لقد كانت تحقيقاته متنوعة وواسعة النطاق بشكل غير مألوف، ومن الصعب تحديد المجال الذي كان مجاله الرئيسي، حيث تناول المشاكل المختلفة التي شغلت انتباهه. وفي سبيل ذلك، تعلّم اللغة الروسية لأنه أراد استخدام المصادر الروسية في دراساته عن الحركة الثورية الروسية. ولسوء الحظ، تركت العديد من أعماله في المراحل الأولى؛ وأصبح إكمال الأعمال الأخرى مستحيلًا بسبب وفاته المبكرة.[3]

توفي ماكس فيبر بصورة مفاجئة في ميونيخ يوم 14 جوان 1920، وهو في السادسة والخمسين من العمر. وقد تصادف موته مع نهاية أول جيل من علماء الاجتماع، بعد موت اميل دوركهايم عام 1917، وسيميل عام 1918.[4] غير أن ما يجب قوله، هو أنه رغم مرور أكثر من قرن على وفاته إلاّ أن ماكس فيبر يبقى عالم اجتماع موسوعي، ترك نتاجا علميا متنوعا.

المطلب الثاني: التراث الفكري لماكس فيبر

ترك ماكس فيبر تراثا فكريا غنيا تجسّد في مجموعة متنوعة من المؤلفات التي تناول فيها القضايا الرئيسية في علم الاجتماع. وأشهر هذه المؤلفات نجد: الاقتصاد والمجتمع، مفاهيم أساسية في علم الاجتماع، الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية، السياسة في الحرب العالمية، العلم والسياسة بوصفهما حرفة، رسائل: مجموعة منتقاة، مقالات في سوسيولوجيا الدين، الأسس العقلانية والسوسيولوجية للموسيقى.

إن كتاب ماكس فيبر "الاقتصاد والمجتمع" يكاد يحوي معظم الأفكار الفيبرية حول علم الاجتماع وقضاياه، خاصة فيما يتعلق بالمفاهيم السوسيولوجية الأساسية التي اعتبرت أدوات فيبر التحليلية للمجتمع وأنساقه وأفعاله الاجتماعية.[5] يعطي هذا الكتاب مسحًا جيدًا للطريقة التي تناول بها ماكس فيبر العلاقات الاجتماعية الكبيرة في كل مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية. إضافة إلى ذلك، وضع فيبر "علم اجتماع ديني" خاص به، من خلال مؤلفه عن "الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية"، والذي تناول فيه العلاقة بين الدين والظواهر الاقتصادية والاجتماعية. سعى فيبر في هذا العمل إلى تقديم الدوافع والآثار

[3] Carl Diehl, "The Life and Work of Max Weber," The Quarterly Journal of Economics, Oxford University Press, Vol. 38, N.1, November 1923, pp.88-89.

[4] لوران فلوري، ماكس فيبر، ترجمة: محمد علي مقلد، سلسلة نصوص، ط.1، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، 2008، ص15.

[5] عبد الباسط عبد المعطي، اتجاهات نظرية في علم الاجتماع، سلسلة عالم المعرفة (44)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1981، ص91.

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2023 المجلد: السابع العدد: الثاني ص.ص: 916- 937

الاقتصادية والأخلاقية التي تنتجها الأنظمة الدينية المختلفة، وكشف العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي لعبت دورًا في التطور التاريخي، حيث يُظهر على وجه الخصوص كيف أثرت العقائد الدينية، وبالتحديد الأخلاق البروتستانتية على تطور الرأسمالية الحديثة.[6]

تأثر ماكس فيبر كثيرا بكتابات كل من كارل ماركس Karl Marx ونيتشه Nietzsche. لقد كان فيبر وماركس متوافقين على مسائل الرأسمالية والبيروقراطية وتفسير التشكيلات الاجتماعية تفسيرا سببيا بجدلية العلاقة بين الممارسات والضغوط المؤسساتية والبنيوية. غير أن فيبر يناقض ماركس في نقده الفرضية المادية للتاريخ وأولوية العامل الاقتصادي لتفسير التطور الرأسمالي، في حين يرى هو أن الفرضية القائلة بفعالية القيم التي تجسّدها منظومة أخلاقية، هي التي تساعد على فهم الرأسمالية وتفسيرها. وفي المقابل يظهر تأثير نيتشه على فيبر في اتفاقهما على موقع القيم ودورها، حيث السياقات التاريخية وحدها تخلق القيم. ولهذا لم ينظر ماكس فيبر للشرائح الاجتماعية بوصفها ممثلا للمصالح الطبقية بل بكونها حاملة قيم ومنظومة أخلاقية تتزاوج مع وضع اجتماعي.[7] وهذا يعني أن أطروحة ماكس فيبر وإن كانت لا تقلّل من أهمية العوامل الاقتصادية، إلاّ أن الاقتصاد يمكن أن يكون متغيرا تابعا يتأثر بالقيم الأخلاقية والدينية والثقافية السائدة في المجتمع.

وفي سعيه لفهم طبيعة وأسباب التغيير الاجتماعي، قلّل فيبر من أهمية الصراع الطبقي، وأعطى الأولوية للفعل الاجتماعي وليس الهياكل الاجتماعية واقترح مؤلفه الشهير "الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية"، حيث أن القيم الدينية كانت ذات أهمية أساسية في خلق الرأسمالية، بحيث أن الدوافع والأفكار البشرية كانت القوى الكامنة وراء التغيير، فالأفكار والقيم والمعتقدات لديها القدرة على إحداث التحولات. ووفقًا لـــفيبر يتمتع الأفراد بالقدرة على التصرف بحرية وتشكيل المستقبل؛ فهو لم يعتبر الأبنية موجودة باستقلالية عن الأفراد مثلما فعل دوركهايم وماركس، بل أقر بأن تشكيل الهياكل في المجتمع يتم من خلال تفاعل معقد من الإجراءات والأفعال التي يقوم بها الأفراد.[8] في هذا السياق، عكست كتابات فيبر الاهتمام بالفعل الاجتماعي في تحليل تميز المجتمع الغربي مقارنة بالحضارات الكبرى الأخرى، حيث درس ديانات الصين والهند والشرق الأدنى؛ ونتيجة لهذه الأبحاث قدّم مساهمات كبيرة في علم اجتماع الدين. فبمقارنته للأنظمة الدينية الرائدة في الصين والهند مع تلك الموجودة في الغرب، خلص فيبر إلى أن بعض جوانب المعتقدات المسيحية أثرت بشدة على صعود الرأسمالية.[9]

---

[6] Diehl, Op.Cit., pp.91-92.

[7] فلوري، مرجع سابق، ص18.

[8] Anthony Giddens, Sociology, Revised and Updated with Philip w. Sutton, 6th.ed, Polity Press, Cambridge/UK, 2009, pp.19-20.

[9] Ibid., p.20.

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2023 المجلد: السابع العدد: الثاني ص.ص: 916- 937

المبحث الثاني: تصور ماكس فيبر للدولة الحديثة والمجتمع الحديث

يتناول المبحث الثاني المنظور الفيبري لماهية الدولة الحديثة والمجتمع الحديث، حيث يخصص المطلب الأول لتعريف الدولة الحديثة، في حين يخصص المطلب الثاني لتعريف المجتمع الحديث.

المطلب الأول: تعريف الدولة الحديثة

يقول ماكس فيبر في كتابه الاقتصاد والمجتمع: "يُطلق على المنظمة الحاكمة اسم "سياسي" بقدر ما يتم الحفاظ على وجودها ونظامها بشكل مستمر داخل منطقة إقليمية معينة عن طريق التهديد واستخدام القوة البدنية من جانب الموظفين الإداريين. يُطلق على المنظمة السياسية الإجبارية ذات العمليات المستمرة اسم "دولة" بقدر ما يؤيد طاقمها الإداري بنجاح المطالبة باحتكار الاستخدام المشروع للقوة المادية في تنفيذ نظامها."[10] وفي نظر فيبر لا يمكن تعريف الدولة من حيث الغاية التي يكرّس عملها من أجلها، من حماية الأمن الشخصي إلى إقامة العدل؛ وبالتالي، من الممكن تحديد طبيعة الدولة فقط من حيث الوسائل الخاصة بها، أي استخدام القوة.[11]

لم يكتف ماكس فيبر بتعريف الدولة بل وضع الخصائص الأساسية للدولة الحديثة؛ وهي كما يلي: 1) تمتلك نظامًا إداريًا وقانونيًا خاضعًا للتغيير عن طريق التشريع، حيث يتم توجيه الأنشطة المنظمة للموظفين الإداريين، والتي يتم التحكم فيها أيضًا من خلال اللوائح؛ 2) يطالب نظام الدولة بسلطة ملزمة، ليس فقط على أعضاء الدولة والمواطنين الذين حصل معظمهم على العضوية بالولادة، ولكن أيضًا على الإجراءات الشاملة التي تجري في منطقة اختصاصها. وبالتالي فهي منظمة إلزامية ذات أساس إقليمي. 3) يعتبر استخدام القوة شرعيًا فقط بقدر ما تسمح به الدولة أو تقضي به. إن مطالبة الدولة الحديثة باحتكار استخدام القوة أمر جوهري بالنسبة لها.[12]

وهكذا يبدو جليا أن ماكس فيبر عرّف الدولة الحديثة من حيث الصفات الشكلية المميزة لها، حيث ركّز على وجود نظام إداري وقانوني يمكن تغييره عن طريق اللوائح؛ وعرّف الدولة كذلك في المجال الأوسع بالنسبة لكل فعل يحدث في المنطقة الخاضعة لسلطتها أي باعتبارها مؤسسة مكانية. والملاحظ أن العنف الشرعي لا يمارس إلاّ بالقدر الذي يسمح به أو يمليه نظام الدولة، حيث تعتبر صفة احتكار الدولة لسلطة العنف، وكذلك صفة المؤسسة العقلانية من أهم الصفات الجوهرية التي تتصف بها الدولة

[10] Max Weber, Economy and Society: An Outline of Interpretive Sociology, edited by: Guenther Roth and Claus Wittlich, University of California Press, Berkeley/Los Angeles, 1978, p.54.
[11] Ibid., p.55.
[12] Ibid., p.56.

الحديثة.[13] وبهذا المعنى، أصبحت الدولة الحديثة هي التعبير المادي عن العقلنة السياسية، فهي بحسب ماكس فيبر تلك البنية أو التجمع السياسي الذي يدّعي بنجاح احتكار الاكراه المادي المشروع.[14]

وعلى الرغم من تركيز فيبر على القوة أكثر من عنصر التنظيم، إلاّ أن التنظيم يلعب دورًا مهمًا في فهمه للدولة، حيث يفسّر ظهور الدولة الحديثة كعملية مركزية واحتكار وظائف تنظيم كانت تمارسها دول لامركزية مثل حكام الإمارات في بدايات الحداثة الذين كانوا يسعون إلى تحقيق مصلحة، لخصها فيبر على النحو التالي: الأمير يريد "النظام"، وكذلك الدولة لها نفس المصلحة: الدولة تريد النظام. يجد هذا تعبيرًا في مفهوم فيبر عن الدولة حيث ينسب إليها وظيفة تنفيذ الأوامر. ومن وجهة نظر فيبر، تتميّز الدولة الحديثة باحتكارها لوظائف التنظيم، لكن لا توجد دولة قادرة على تنظيم أو إنشاء جميع وظائف النظام بطريقة سلطوية. غير أن المهم هو أنه يتحدث عن الأوامر وليس النظام. يستند هذا إلى فهم مفاده أن الدولة لا تتكون من نظام أحادي محتمل واحد، بل تتكون من مجموعة متنوعة من الأنظمة المتنافسة غير المتجانسة.[15]

رفض ماكس فيبر وضع هدف معين للدولة، لأن هذا الهدف أو الغرض لم يكن مناسبًا للتعريف النموذجي المثالي. كما أن هذا الرفض له أهمية بحكم الوعي التاريخي بالتعددية وقابلية التغيير لهذه الأهداف. فخلال القرن التاسع عشر، أصبحت مسألة الغرض من الدولة موضوعًا للجدل في الفكر السياسي الألماني، حيث كان مجال أغراض الدولة يتسع، لأن الدولة لم تعد مسؤولة ببساطة عن الأمن الخارجي ولكن أيضًا بشكل متزايد عن الأمن الداخلي والرفاهية والتعليم وراحة الناس. ولهذا رأى فيبر أن الدولة حققت عددًا من الأهداف، مما أدى إلى تضخم في الأهداف المعلنة للدولة.[16] في هذا الصدد، قام فيبر بإعادة توجيه المفاهيم من خلال طرح وظائف الدولة – بدلا عن الأهداف – على النحو التالي: سن القانون (الهيئة التشريعية)، حماية أمن الأفراد والنظام العام (الشرطة)، والحفاظ على القانون المعمول به (القضاء)، والسعي لتحقيق النظافة، والسياسة الاجتماعية والتربية والمصالح الثقافية الأخرى (فروع الإدارة المختلفة)، والدفاع الخارجي (الإدارة العسكرية).[17]

المطلب الثاني: تعريف المجتمع الحديث

[13] ماكس فيبر، مفاهيم أساسية في علم الاجتماع، ترجمة: صلاح هلال، ط.1، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2011، ص95.

[14] عبد المنعم الشقيري، العقلنة عند ماكس فيبر، ط.1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2021. ص303.

[15] Andreas Anter, Max Weber's Theory of the Modern State: Origins, Structure and Significance, Translated from the German by Keith Tribe, Palgrave Macmillan, New York, 2014, pp.16-17.

[16] Ibid., pp.17-18.

[17] Ibid., p.23.

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 7404-2661
السنة: 2023 المجلد: السابع العدد: الثاني ص.ص: 916- 937

من وجهة نظر فيبر، كان ظهور المجتمع الحديث مصحوبًا بتحولات مهمة في أنماط العمل الاجتماعي. لقد رأى أن الناس يبتعدون عن المعتقدات التقليدية الراسخة في الخرافات والدين والعادات القديمة. وبدلاً من ذلك، كان الأفراد ينخرطون بشكل متزايد في مجالات عقلانية وفعالة تأخذ في الاعتبار الكفاءة والعواقب المستقبلية لأفعالهم. ووصف فيبر تطور العلم والتكنولوجيا الحديثة والبيروقراطية بشكل جماعي بأنه ترشيد وتنظيم الحياة الاجتماعية والاقتصادية وفقًا لمبادئ الكفاءة وعلى أساس المعرفة التقنية. إذا كان الدين والعادات القديمة، في المجتمعات التقليدية، تحدد إلى حد كبير مواقف الناس وقيمهم، فقد تميز المجتمع الحديث بترشيد المزيد من مجالات الحياة، من السياسة إلى الدين إلى النشاط الاقتصادي. وفي نظر فيبر ، كانت الثورة الصناعية وصعود الرأسمالية دليلاً على الاتجاه الأكبر نحو العقلنة، حيث لا يهيمن الصراع الطبقي على الرأسمالية، كما جادل ماركس، بل يهيمن عليها صعود العلم والبيروقراطية (المنظمات الكبيرة). وقد رأى فيبر أن الطابع العلمي للمجتمع الغربي هو أحد أكثر سماته تميزًا. كما أن البيروقراطية، هي الطريقة الوحيدة لتنظيم أعداد كبيرة من الناس بشكل فعال، والتي تتوسع مع النمو الاقتصادي والسياسي.[18]

لقد كان ماكس فيبر ينظر للمجتمع بوصفه متشكّلا من مصالح متنافرة، تخترقها من جهة إلى أخرى نزاعات، وفي الوقت نفسه، يعطي للبيروقراطية مكانتها المميزة في المجتمع الحديث.[19] وعلى الرغم من ذلك، تجدر الاشارة إلى أنه في بداياته كان ينظر إلى المجتمع بوصفه ميدان الحاجات المشتركة، والثقافة المادية، والحياة الاقتصادية، والثقافة، والتجارة والقوى الجماعية التي لا تتوصل سوى جزئيا إلى مستوى الوعي. لقد شكّل المجتمع والاقتصاد عنده، الأسس الثابتة للتنمية المنتظمة نسبيا التي ترتكز عليها الدولة.[20]

ولهذا، فبحكم أن المجتمعات الحديثة هي مجتمعات متعددة الأقطاب من وجهة نظر فيبر، فلابد من أن يعكس شكل الدولة هذه الحقيقة. في المجتمعات الحديثة لابد من أن يكون الحكم السياسي في يد موظفين رسميين، ويمارس من خلال روتين إداري يومي. فالمجتمع السياسي يتكوّن بالضرورة من حكام ومحكومين، ومن ثم يتحدث فيبر عن قضايا الديمقراطية والتمثيل السياسي، وكأنها قضايا خاصة بالتصميم المؤسسي. وقد أدى ذلك بفيبر إلى التفكير في الديمقراطية الحديثة من حيث: 1) الشخصية الملائمة والتوجه الصحيح للزعماء السياسيين؛ 2) تصميم المؤسسات التي تسهّل كلا من القيادة الحكيمة والتشريع السياسي. وفي رأي فيبر أن الجماهير محكومون ولا يستطيعون أن يغيّــروا شيئا ما عدا أسلوب اختيارهم

[18] Giddens, Op.Cit., p.20.

[19] بوبكر بوخريسة، ماكس فيبر: الدولة والبيروقراطية ط.1، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2015، ص231.

[20] المرجع نفسه، ص232.

للقائد التنفيذي، ويعتمد ذلك على قدرتهم على فرض الرأي العام للتأثير على محتوى أنشطة الحكم وتوجهاته.[21]

لقد كان ماكس فيبر يميل إلى رؤية الطبقة الاجتماعية على أنها مجرد فئة تم تشكيلها في السوق وليس في مجال الإنتاج. هذا يعني أن الطبقات لا يمكن أن تتحد حول مصالح مشتركة ولكنها ستكون مجزأة إلى الأبد. ومع ذلك، فإن هذا النهج لا يكون منطقيًا إلاّ إذا كانت العلاقة بين أصحاب العمل والعمال لا تقوم على الاستغلال. كبرجوازي طبقي واعي، لم يكن أمام فيبر خيار سوى إنكار هذه الميزة من الحياة الاجتماعية. ومع ذلك، فإن تركيز الثروة في أيدي قلة من الناس لا يمكن أن ينشأ إلاّ إذا كان هناك استغلال.[22]

وبموجب حديثه عن الطبقة، تحدّث فيبر عن الصراع في اطار العلاقات الاجتماعية بكونه مرتبطا بنظام السوق على فرص التبادل، وكذلك التنافس على الانتخابات. ومن شأن كل صراع نمطي وجماعي وكل تنافس أن يؤدي إلى انتخاب أولئك الذين يمتلكون بصورة أقوى المهارات الشخصية المهمة اللازمة للفوز في الصراع (القوة البدنية، الذكاء، القدرة على الانجاز، استخدام آليات الإقناع الديماغوجية، الخضوع أمام رؤساء العمل، التكيف الاجتماعي).[23] ومن وجهة نظر فيبر لا يمكن التحدث عن صراع إلاّ حيث يكون هناك تنافس، ويجب التمييز بين صراع الأفراد على فرص البقاء وبين صراع العلاقات الاجتماعية. فالصراع هو كبت نوع من الفعل لصالح نوع آخر، إما من خلال نفس الأشخاص أو من خلال أشخاص آخرين.[24] في هذا السياق، يشكّك فيبر في القدرة التنظيمية للدولة ودورها المحايد في حسم الصراع بين الفرد في مواجهة الجماعة والجماعة في مواجهة الدولة نفسها، لكن فكرته عن المجتمع الحديث كبوتقة للصراع على السلطة (الاقتصادية والسياسية) بين الأفراد وبين الطبقات وبين الدول، هذه الفكرة تتعارض مع التصور الليبرالي للمجتمع المدني باعتباره نظاما أخلاقيا يصون نفسه بنفسه.[25]

المبحث الثالث: محددات العلاقة بين الدولة والمجتمع في منظور ماكس فيبر

[21] مجموعة مؤلفين، الفكر السياسي في القرن العشرين: المجلد الثاني، تحرير: تيرنس بول، ريتشارد بيللامي، ترجمة: مي مقلد، موسوعة كمبريدج للتاريخ ط.1، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2010، ص85.

[22] Kieran Allen, Max Weber: A Critical Introduction, Pluto Press, London, 2004, p.95.

[23] فيبر، مرجع سابق، ص73.

[24] المرجع نفسه، ص74.

[25] مجموعة مؤلفين، مرجع سابق، ص82.

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2023 المجلد: السابع العدد: الثاني ص.ص: 916- 937

يتناول المبحث الثالث مسألة العلاقة بين الدولة والمجتمع، وفيه سيتم التركيز على المحددات التفسيرية لهذه العلاقة وفق المطالب الآتية: 1) احتكار القوة والعنف للهيمنة على المجتمع؛ 2) البيروقراطية كأداة للهيمنة العقلانية؛ 3) الشرعية كمتطلب لممارسة الهيمنة.

المطلب الأول: احتكار القوة والعنف للهيمنة على المجتمع

ربط ماكس فيبر بين مفاهيم "القوة، الهيمنة، والانضباط"؛ وقد عرّف "القوة" بأنها احتمال أن يكون أحد الفاعلين ضمن علاقة اجتماعية في وضع يمكّـــنه من تنفيذ إرادته على الرغم من المقاومة. وقدّم تعريفه لـــ "الهيمنة" بكونها احتمال أن تطيع مجموعة معينة من الأشخاص أمرًا ذا محتوى معين. أما "الانضباط" فهو احتمال أن يتلقى أمر ما، بحكم التعود، طاعة سريعة وتلقائية بأشكال نمطية، من جانب مجموعة معينة من الأشخاص.[26] لكن في تعريفه للدولة تحدّث ماكس فيبر عن القوة المادية المشروعة. وهذا يعني أنه حدّد صفتين للقوة، فهي في المقام الأول مادية باعتبارها مباشرة وموجهة إلى الجسم البشري؛ وثانيًا تكون القوة مشروعة أي أن احتكارها يرتبط بـــالشرعية. إن افتقار مفهوم الدولة للقوة سيختفي تاركًا الفوضى فقط؛ ولهذا فإن كل قبول للدولة يتضمن إذعانًا للقوة، وفي نظر فيبر من دون قوة لا وجود للدولة.[27]

وفي المقابل، الدولة لديها القدرة على ممارسة احتكار القوة، حيث يرتبط تطور وامتداد احتكار القوة ارتباطًا وثيقًا بتطور وبسط السيادة التي يسميها السمة المادية للدولة الحديثة. لهذا، فإن احتكار القوة والسيادة هما وجهان لعملة واحدة. إن احتكار القوة موجه في المقام الأول إلى العمليات الداخلية، بينما توحد السيادة المنظور المحلي مع المنظور الخارجي. ويصبح التمييز بين الاثنين واضحًا عندما يعتبر المرء أن السيادة يمكن التخلي عنها جزئيًا في سياق التحالفات الاقتصادية أو العسكرية في حين أن احتكار القوة يكون غير قابل للتجزئة لأن الدولة في غيابه تتعرّض للخطر. ولهذا السبب، فإن احتكار القوة المادية هو السمة الأساسية والأكثر مادية للدولة.[28]

إلى جانب احتكار القوة، تحدّث ماكس فيبر عن احتكار الدولة للعنف؛ وقد وضع فيبر ثلاثة أبعاد لتحديد معنى احتكار العنف: أولاً، أن الدولة لا يمكن أن تهدف إلاّ إلى حظر العنف الذي تمارسه الأجهزة غير الحكومية؛ ثانيًا، يُسمح للدولة وحدها بامتلاك وسائل ممارسة العنف؛ وثالثاً، أن الدولة في نهاية المطاف قادرة على إغلاق مصادر جديدة للعنف إذا فشلت كل الوسائل الأخرى. علاوة على ذلك، لا يمكن لاحتكار القوة أن ينجح إلاّ إذا كان للنظام الحاكم شرعية؛ وبالمثل، فإن كل نظام دولة شرعي يتطلب

[26] Weber, Op.Cit., p.53.
[27] Anter, p.26.
[28] Ibid., p.28.

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2023 المجلد: السابع العدد: الثاني ص.ص: 916- 937

احتكار القوة. هذا الترابط متأصل في مفهوم ماكس فيبر للدولة وهو يتحدث عن احتكار العنف المشروع، حيث يعتمد حكم الدولة على الاحتكار الذي يضمن تنفيذ القرارات الشرعية.[29] ومن خلال تحديد احتكار العنف الشرعي باعتباره سمة رئيسية للدولة، يفصل فيبر بوضوح بين الدولة وأشكال التنظيم السياسي التي سبقتها تاريخياً. فالدولة الحديثة هي المنظمة الوحيدة التي تدعي بنجاح الحق في استخدام القوة المادية في الحفاظ على نظامها، أما المنظمات الأخرى يجوز لها تطبيق القوة المادية فقط إلى الحد المسموح به الذي تحدده الدولة.[30]

ومثلما أشار ماكس فيبر إلى أن الدولة الحديثة هي علاقة هيمنة انسان على انسان، مما يتطلب دعمها بواسطة العنف، وبالتالي، فإن الذين يخضعون للسلطة، يعتقدون أن توظيف العنف مسألة شرعية.[31] وهذا يعني أنه عندما يتوفر احتكار العنف وقدرة الدولة على وضع القانون، يصبح التجمع السياسي، دولة تضمن مصداقية تنظيماتها القانونية عن طريق تطبيق العنف الشرعي.[32] وفي هذا السياق، يظهر مفهوم الهيمنة للتعبير عن أشكال السيطرة التي مورست في المجتمع. لقد جادل فيبر بأن هناك ثلاثة أشكال رئيسية للهيمنة (تقليدية، كاريزمية، وقانونية عقلانية). وقد استخدم فيبر معرفته التاريخية الواسعة لتقديم أمثلة من مجموعة واسعة من المجتمعات لتوضيح ديناميكيات كل شكل من أشكال الهيمنة. غير أن الملاحظ هو عدم اهتمام فيبر بكيفية مقاومة الأفراد لأجهزة السلطة أو الإطاحة بها؛ وبدلا من ذلك، ركّز أكثر على كيفية الحفاظ عليها، حيث افترض أن الهيمنة كانت طبيعية وعمّت جميع العلاقات الإنسانية.[33]

وبما أن الصراع من أجل الهيمنة كان أبديًا، اعتقد فيبر أنه سيكون هناك دائمًا طبقة حاكمة وأخرى محكومة، حيث تلعب القوة والعنف دورًا أكثر مركزية. وعلى حد زعمه، استخدمت جميع الأبنية السياسية القوة والهيمنة لتعم كل جوانب الحياة البشرية. وهذا يعني أن فيبر لم ينظر إلى الدولة كتعبير عن الصالح العام أو مؤسسة تعلو فوق المصالح المتضاربة للمجتمع، بل اعتبرها مؤسسة سياسية تحتكر الاستخدام المشروع للقوة المادية في تجسيد نظامها (العنف المشروع). وبمعنى آخر، يجب نزع أدوات العنف عن جميع الجماعات الأخرى في المجتمع كي لا يتم تصنيفها على أنها خارج القانون.[34] وبهذا المعنى، تعكس وجهة نظر فيبر صورة رجل برجوازي من النخبة في ألمانيا، يركز في أطروحته على السلطة الحاكمة

[29] Ibid., p.33.
[30] Karl Dusza, «Max Weber's Conception of The State, » International Journal of Politics, Culture, and Society, Human Sciences Press, Vol. 3, N.1, 1989, pp.87-88.
[31] بوخريسة، مرجع سابق، ص154.
[32] المرجع نفسه، ص155.
[33] Allen, Op.Cit., p.97.
[34] Ibid., p.98.

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2023 المجلد: السابع العدد: الثاني ص.ص: 916- 937

(الهيمنة)، وأن الفواعل الحقيقيين هم النخب والقادة ذوو الكاريزما وقادة الدول الكبرى الذين يفرضون سيطرتهم؛ وفي المقابل يعطي القليل من الأهمية لدور الفئات الضعيفة مثل العمال وعامة المواطنين.[35]

المطلب الثاني: البيروقراطية كأداة للهيمنة العقلانية

بالنسبة لماكس فيبر، تطورت البيروقراطية في الدولة الحديثة وفي المؤسسات الرأسمالية الأكثر تقدما. وتقوم البيروقراطية في نظره على مبدأ الاختصاص الرسمي المنظم وفق ترتيبات قانونية ولوائح إدارية. وهذا يعني أن البيروقراطية تتطلب توفر ثلاثة عناصر: 1) تقسيم الأعمال الادارية بوصفها واجبات رسمية؛ 2) توزيع سلطة اعطاء الأوامر لتنفيذ هذه الواجبات حيث تكون محددة بالآليات القانونية ومدعمة بوسائل الاكراه؛ 3) يتم توظيف الأشخاص المؤهلين بموجب القواعد العامة من أجل تنفيذ الواجبات الادارية.[36] وبهذا الوصف أحدثت البيروقراطية ثورة في التاريخ حيث انتشرت بشكل واسع في جميع المجتمعات الحديثة. فإذا كانت الكاريزما تجلب الثورة باعتبارها تغيّــر نفسية الناس ومعتقداتهم، وتشكّل الظروف المادية والاجتماعية وفقًا لإرادتها الثورية، فإن البيروقراطية تحدث ثورة في المجتمع لأنها تهيئ الظروف المادية التي يُجبر الناس على التكيف معها.[37]

ولهذا، يرى فيبر أنه بمجرد أن تتأسس البيروقراطية بالكامل، تصبح من بين تلك الهياكل الاجتماعية التي يصعب تدميرها. فالبيروقراطية هي وسيلة تحويل العمل الاجتماعي إلى عمل منظم بعقلانية. لذلك، وما دامت تعتبر كأداة لتنظيم علاقات السلطة بشكل عقلاني، كانت البيروقراطية وما زالت أداة قوية من الدرجة الأولى يستغلها الشخص الذي يتحكم في الجهاز البيروقراطي. وبموجب البيروقراطية، يكون الفعل العقلاني والمنظم والموجه أفضل من كل أنواع السلوك الجماعي، وأفضل من الفعل الاجتماعي الذي يعارضه. وقد خلص فيبر إلى فكرة مفادها أنه عندما تكون الإدارة بيروقراطية بالكامل، فإن نظام الهيمنة الناتج عمليا عنها يكون غير قابل للتدمير.[38]

لقد كان اهتمام ماكس فيبر الرئيسي هو ثقافة العقلانية التي أدت إلى البيروقراطية، فالوسيلة الطبيعية للسيطرة في المجتمعات الحديثة هي السلطة العقلانية القانونية والبيروقراطية.[39] إن المبدأ المحوري للبيروقراطية هو الهيمنة من خلال المعرفة (المعلومات)، حيث ابتكرت البيروقراطية مفهوم السر الرسمي الذي يعني أنه يمكن جمع المعلومات ونقل الأوامر الدقيقة بطريقة سرية. ويمكن معاقبة المسؤولين أو الموظفين لإفشائهم هذه الأسرار الرسمية للجمهور. وهذا يعني أن الإدارة البيروقراطية تميل

[35] Ibid., p.102.
[36] Weber, Op.Cit., p.956.
[37] Allen, Op.Cit., pp.107-108.
[38] Weber, Op.Cit., p.987.
[39] Allen, Op.Cit., p.111.

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2023 المجلد: السابع العدد: الثاني ص.ص: 916- 937

دائمًا إلى استبعاد الجمهور قدر الإمكان، وإخفاء المعلومات عنه، والنأي بأفعالها عن النقد. وتتميز البيروقراطية كذلك بالديمومة، حيث يستمر الجهاز البيروقراطي بغض النظر عن تغير الحكام والظروف السياسية. ولهذا، فإن حجة فيبر المركزية هي أن البيروقراطية هي الوسيلة الأكثر فاعلية لتنفيذ الأوامر والاجراءات، باعتبار أن السبب الحاسم لتقدم التنظيم البيروقراطي دائمًا هو تفوقه المعرفي والتقني المحض على أي شكل آخر من أشكال التنظيم. فالإدارة البيروقراطية تمتلك المعرفة، والاستمرارية، والتقدير، والوحدة، والتبعية الصارمة، والتكاليف المادية والشخصية.[40]

المطلب الثالث: الشرعية كمتطلب لممارسة الهيمنة

جادل ماكس فيبر بأن الهيمنة بمعناها العام هي أحد أهم عناصر الفعل الاجتماعي، مع العلم أنه لا يكشف كل شكل من أشكال الفعل الاجتماعي عن بنية الهيمنة. لكن في معظم أنواع الفعل الاجتماعي، تلعب الهيمنة دورًا مهمًا، حتى عندما لا يكون واضحًا للوهلة الأولى؛ فالهيمنة تشكّل حالة خاصة للسلطة.[41] لقد قدّم فيبر تعريفا لـــ"الهيمنة" في اطار علاقتها بمفهوم "القوة". فالهيمنة بالمعنى العام للسلطة هي إمكانية فرض إرادة المرء على سلوك الأشخاص الآخرين، ويمكن أن تظهر في أكثر الأشكال تنوعًا، بحيث تنشأ من العلاقات الاجتماعية. ولكي يصبح مفهوم الهيمنة ذو جدوى، قام فيبر بالتمييز بين نوعين متناقضين من الهيمنة: الهيمنة بحكم مجموعة من المصالح (أي بحكم موقع الاحتكار)؛ والهيمنة بحكم السلطة أي سلطة الأمر وواجب الطاعة.[42] بناء على ذلك، دعا فيبر إلى ضرورة إضفاء الشرعية على ممارسة الهيمنة باعتبارها صورة معينة من السلطة الاجتماعية كي تكون فعالة سياسيا.[43]

وفي سياق حديثه عن الشرعية، أكّد فيبر أن التجارب أظهرت سعي الأنظمة المختلفة لتأسيس وغرس الإيمان بشرعيتها، لكن وفقًا لنوع الشرعية التي يُدعى بها كل نظام، ونوع الطاعة، ونوع الموظفين الإداريين الذين تم تطويرهم لضمانها، وطريقة ممارسة السلطة. لذا فإن جميع الأنظمة تختلف اختلافًا جوهريًا في التأثير؛ ومن ثم، من المفيد تصنيف أنواع الهيمنة وفقًا لنوع الشرعية.[44]

في كتابات ماكس فيبر تشكّل الدولة والحكم والشرعية علاقة لا تنفصم.، فكل حديث عن الدولة والحكم يجب أن يرتبط بالشرعية. وبفضل فيبر، أصبحت الشرعية مفهوما مركزيا لتحليل الدولة والسياسة؛ من ناحية، تعتبر الشرعية مدخلا لفهم مشاكل الدولة، بينما تمثل من ناحية أخرى مشكلة أساسية

[40] Ibid., pp.113-114.
[41] Weber, Op.Cit., p.941.
[42] Ibid., pp.942-943.
[43] بريان نيلسون، صنع الدولة الحديثة: تطور نظري، ترجمة: إسماعيل عرفة، ط.1، عالم الأدب للبرمجيات والنشر والتوزيع، بيروت، 2019، ص225.
[44] Weber, Op.Cit., p.213.

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 7404-2661
السنة: 2023 المجلد: السابع العدد: الثاني ص.ص: 916- 937

لفلسفة الدولة.[45] ومن وجهة نظر فيبر، فإن مسألة شرعية الدولة هي مسألة متى وكيف ولماذا يتم الاعتراف بحكم الدولة واحترامه من جانب أولئك الذين يُحكَمون؟ لا يمكن بالتأكيد أن يقوم وجودها على قوة عارية. لذا فإن ماكس فيبر جعل فكرة الشرعية مقولة تحليلية لفهم طبيعة حكم الدولة، حيث لم تبرز الشرعية بصورة جلية في النظرية السياسية قبل فيبر؛ وكانت في الواقع مستبعدة تمامًا من مجمل نظرية الدولة في عصره. ومع ذلك، تبرز ملاحظة مهمة من مفهوم فيبر للشرعية، حيث إذا كان هناك نقص في الإيمان بعدالة الحكم، فلا يمكن الحفاظ على النظام القائم إلاّ من خلال القوة الخارجية التي لا يمكن تحمّلها في النهاية.[46] لكن رغم كل ما سبق ذكره، لم يعط ماكس فيبر تعريفا واضحا للشرعية بل ركّـــــز على تحليل أشكالها.

هناك ثلاثة أنواع خالصة من الهيمنة الشرعية، حيث تستند صحة ادعاءات الشرعية إلى: 1) الأسس المنطقية التي تقوم على الإيمان بشرعية القواعد التي تم سنّـــها وحق من تمت ترقيتهم إلى السلطة بموجب هذه القواعد في إصدار الأوامر (السلطة القانونية)؛ 2) الأسس التقليدية التي تقوم على إيمان راسخ بقدسية التقاليد القديمة وشرعية من يمارسون السلطة في ظلّـــها (السلطة التقليدية)؛ 3) الأسس الجذابة القائمة على الإخلاص للقدسية الاستثنائية أو البطولة أو الشخصية المثالية للفرد، وللأنماط المعيارية أو النظام الذي يكشف عنه (السلطة الكاريزمية).[47] في حالة السلطة القانونية، تدين الطاعة للأمر غير الشخصي المؤسس قانونًا. يمتد إلى الأشخاص الذين يمارسون سلطة المنصب بموجبها بحكم الشرعية الرسمية لأوامرهم وفقط في نطاق سلطة المنصب. في حالة السلطة التقليدية، تدين الطاعة لشخص الرئيس الذي يشغل موقف السلطة المعتمد تقليديا ومن في نطاقه ملزم بالتقاليد. لكن هنا واجب الطاعة هو مسألة ولاء شخصي في مجال الالتزامات المعتادة. في حالة السلطة الكاريزمية، يكون القائد المؤهل كاريزميًا هو الذي يُطاع بحكم الثقة الشخصية في بطولته أو صفاته النموذجية بقدر ما يقع ضمن نطاق إيمان الفرد بجاذبيته.[48]

المبحث الرابع: من المنظور الفيبري للعلاقة بين الدولة والمجتمع إلى ظهور اقتراب الدولة في المجتمع

بعد استعراض المنظور الفيبري للعلاقة بين الدولة والمجتمع سيتم التركيز في هذا المبحث على اقتراب علاقة الدولة في المجتمع، والذي انطلق من المنظور الفيبري. وبالتالي، سيتناول المطلب الأول

[45] Anter, Op.Cit., pp.53-54.
[46] Ibid., p.53.
[47] Weber, Op.Cit., p.215.
[48] Ibid., pp.215-216.

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 7404-2661
السنة: 2023 المجلد: السابع العدد: الثاني ص.ص: 916- 937

انتقادات جويل ميجدال لمنظور ماكس فيبر حول الدولة والمجتمع، أما المطلب الثاني سيتناول مضمون اقتراب الدولة في المجتمع واعادة الاعتبار للدولة كوحدة تحليل أساسية.

المطلب الأول: انتقادات جويل ميجدال لمنظور ماكس فيبر حول الدولة والمجتمع

لم يذهب جويل ميجدال Joël S. Migdal مباشرة إلى اقتراح مقاربته الدولة في المجتمع من دون الرجوع إلى كتابات ماكس فيبر حول الدولة، معتبرا إياه أهم مفكّر ألقى بظلاله الكبيرة على العلوم الاجتماعية في القرن العشرين. وبالنسبة لميجدال، فإن التعريف الذي قدّمه فيبر للدولة تحوّل الى تعريفٍ كلاسيكي رغم أنه مازال يحتفظ باستخدام واسع في فهم الدولة.[49] وهنا، بيّن ميجدال أنه توجد العديد من الاختلالات في كيفية استخدام العلماء لتعريف فيبر للدولة؛ من بينها أن التركيز على الاحتكار يخفي المواقف التي تكون فيها السلطة مجزأة، وحتى كلمة "شرعي" تصرف الانتباه عن الأشكال المتنافسة للسلطة أو الاستياء من الأشكال المهيمنة للسلطة، رغم ادعاء العلماء بحقيقة أن فيبر لم يكن يشير بالتأكيد إلى جميع الدول ولكنه كان يحاول إنشاء دولة نموذجية.[50]

يفترض فيبر أن الدولة وحدها، أو يجب أن تكون وحدها، هي التي تنشئ القواعد وتستخدم وسائل الاكراه والعنف لإجبار الناس على طاعة تلك القواعد؛ هذا الافتراض يقلّل من امكانية التفاوض والتفاعل والمقاومة التي تحدث في كل مجتمع بشري بين أنظمة متعددة من القواعد. إنه يفترض وجود مجتمع بشري حيث تمارس منظمة متماسكة ومعقدة (الدولة) هيمنة غير عادية على الفكر والفعل في مواجهة جميع التشكيلات الاجتماعية الأخرى. إنه لا يفترض وجود مجموعات متنافسة من القواعد، ويمنع النظر إلى امكانية أن تكون الدول في وضع سلبي، على أنها دول فاشلة أو دول ضعيفة أو حتى على أنها ليست دولا. باختصار، إنه يمنع النظر إلى الدولة المثالية التي تصورها فيبر بكونها دولة طبيعية.[51]

كذلك يطرح المنظور الفيبري للدولة مشكلات أخرى: أولاً، يميل إلى إبراز بُعد واحد من أبعاد الدولة، هو طابعها البيروقراطي (تطبيق القواعد)، حيث أن التأكيد على هذا الجانب من الدولة يبرز قدراتها وكفاءتها في تحقيق مجموعة ثابتة من الأهداف وفي تنفيذ السياسات؛ لكن في المقابل يتجاهل بُعدا آخر للدولة، وهو صياغة أهدافها وتحويلها. فعندما تتواصل الدولة مع مجموعات اجتماعية مختلفة، فإن هذه الارتباطات التي تحدث في فترات عديدة تغيّر الأسس الاجتماعية وأهداف الدولة، لأن الدولة ليست كياناً ثابتاً أو جامدا، بل هي تجسد ديناميكية مستمرة، ومجموعة متغيرة من الأهداف لأنها تشرك

[49] Joël S. Migdal, State in Society: Studying How States and Socities Transform and Constitute One Another, Cambridge University Press, Cambridge/UK, 2004, p.13.
[50] Ibid., p.14.
[51] Ibid., p.15.

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2023 المجلد: السابع العدد: الثاني ص.ص: 916- 937

مجموعات اجتماعية أخرى من خلال الاتصال المباشر بالممثلين الرسميين، المشرّعين مثلا، أو من خلال الأحزاب السياسية المتحالفة بشكل وثيق مع الدولة.[52]

علاوة على ذلك، المقاومة التي تبديها القوى الاجتماعية الأخرى لمخططات الدولة واندماج الجماعات في منظمات الدولة، تساهم في تغيير دعائم الدولة الاجتماعية والأيديولوجية، وبالتالي، فإن صياغة سياسات الدولة هي نتاج هذه الديناميكية بقدر ما هي نتيجة لأهداف كبار قادة الدولة. وهذا يعني أن نتائج الاشتباك مع القوى الاجتماعية الأخرى أو فك الارتباط معها، قد يعدّل أجندة الدولة بشكل كبير؛ وفي الواقع قد يغيّــر طبيعة الدولة ذاتها. فالدولة في الصين ما بعد الثورة أعادت بناء المجتمع وفق ايديولوجية الاشتراكية والصراع الطبقي في زمن ماوتسي تونغ. لكنها وجدت نفسها في المراحل اللاحقة قد تحوّلت من خلال انخراطها مع قوى اجتماعية أخرى تسلّلت إلى جميع جوانب العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، مما أثر على طابع الدولة وأهدافها.[53]

بناء على ما سبق ذكره، يقدّم جويل ميجدال تعريفا جديدا للدولة ومختلفاً عن تعريف فيبر. الدولة عنده هي مجال سلطة يتميز باستخدام العنف والتهديد به، وتتشكّــل من خلال عنصرين: أولا، صورة منظمة متماسكة ومسيطرة في إقليم معين، والتي تمثل الشعب؛ وثانيا، الممارسات الفعلية لأجزائها المتعددة. هذين العنصرين (الصورة والممارسات)، يمكن أن يكونا متداخلين أو متناقضين. تميل الصورة إلى أن تكون متجانسة من دولة إلى أخرى، لاسيما صورة الدولة الحديثة التي تشمل الأنحاء المختلفة في العالم، وعلى العكس من ذلك، تميل الممارسات إلى أن تكون متنوعة.[54]

وفق هذا التعريف، فإن صورة الدولة هي كيان مهيمن ومتكامل ومستقل، في إقليم معين، يتحكّم في وضع القواعد. هنا، يكون تصور الدولة من قبل أولئك الموجودين داخل وخارج الاقليم باعتبارها صانع الحكم الرئيسي والمناسب داخل حدودها الإقليمية. في هذا الصدد، يفترض التصور وجود كيان واحد مستقل وموحد ومركزي. بينما يدرك الجميع مدى التعقيد والانتشار الهائل لهذه المنظمة (الدولة)، أن أجزائها لن تعمل دائمًا في وئام وانسجام تام، ومع ذلك، فإن صورة الدولة تدفع الناس إلى تصور مؤسساتها بشكل عام متكاملة وتعمل مع بعضها البعض. تفترض الصورة كياناً له نوعان من الحدود: الحدود الإقليمية بين الدولة والدول الأخرى، والحدود الاجتماعية بين الدولة والجماعات الخاضعة

[52] Joël S. Migdal «The State In Society: An Approach to Struggles for Domination,» In: Joël S. Migdal, Atul Kohli, Vivienne Shue, State Power and Social Forces: Domination and Transformation In The Third World, Cambridge University Press, New York, 1994, p.12.
[53] Ibid., pp.12-13.
[54] Migdal, State In Society, Op.Cit., pp.15-16.

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2023 المجلد: السابع العدد: الثاني ص.ص: 916- 937

لقواعدها.[55] وعلى الرغم من أن قادة الدولة قد يسعون إلى تمثيل أنفسهم على أنهم متميزون عن المجتمع ويقفون فوقه، فإن الدولة في الواقع، هي منظمة أخرى في المجتمع. وباعتبارها منظمة واحدة من بين العديد من المنظمات، فإنها تخضع لعمليات الدفع والجذب في ساحات المجتمع التي يمكن أن تغيّـــر الخط الفاصل بينها وبين القوى الاجتماعية الأخرى.[56]

المطلب الثاني: اقتراب الدولة في المجتمع وإعادة الاعتبار للدولة كوحدة تحليل

إلى غاية السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الثانية مباشرة، استمرت الدراسات السياسية المقارنة في الاعتماد على دراسة تاريخ المؤسسات وتحليل المبادئ الدستورية للأنظمة. لقد كان التركيز منصبا على هيكل المؤسسات أكثر من التركيز على فحص ما إذا كانت المؤسسات تفعل ما يفترض أنها تفعله. فقط منذ خمسينيات القرن العشرين، تم إدخال منهجيات ومفاهيم جديدة في السياسة المقارنة، حيث تم الاهتمام بتفاعل سكان البلدان مع حكوماتهم. ومع ذلك، ظل التركيز على نطاق واسع في اتجاه واحد فقط لهذا التفاعل، وهو تأثير المواقف والمشاركة الشعبية على القيادة والسياسات، بمعنى أنه تم التركيز على جانب المدخلات من المعادلة، وذلك بافتراض أن تأثير السياسات (المخرجات) على السكان سيكون مطابقًا لما توقعه صانعو السياسات.[57] لكن الواقع أثبت أن العديد من دول العالم الثالث فشلت في إحداث التغييرات المقصودة في مجتمعاتها. ولفهم ذلك ظهرت الحاجة إلى مقاربة تركز على تحليل مصادر مقاومة جهود الدولة في تحقيق الهيمنة، حيث ركزت المقاربات السائدة في تلك الفترة على ثنائية التقليدية والتحديث، المركز والهامش، ومراحل النمو.[58]

إضافة الى ذلك، غابت الدولة كوحدة تحليل في المرحلة السلوكية، حيث هيمنت مفاهيم النسق، البنية، الوظيفة، المدخلات، المخرجات، القرار السياسي، على السياسة المقارنة؛ وفي المقابل كان النظام السياسي هو وحدة التحليل الأساسية. وتزامن ذلك مع هيمنة نظريات التحديث والتنمية السياسية في الدراسات السياسية المقارنة لاسيما مع ظهور دول حديثة العهد بالاستقلال على إثر الحركات التحررية من الاستعمار التي شهدتها أفريقيا وجنوب آسيا. وقد لوحظ أن المنظور التنموي عجز عن فهم الواقع السياسي والاجتماعي لدول العالم الثالث، وكان متحيزا في تحليله مسألة التخلف السائدة في تلك الدول.

لتجاوز تلك الفجوات، اقترح جويل ميجدال اقتراب علاقة الدولة في المجتمع، والذي يتعامل مع العلاقات المتبادلة بين الدولة والوحدات المختلفة (الطبقات، مجموعات المصالح) التي تشكل المجتمع. نشأ

[55] Ibid., pp.16-17.
[56] Migdal, «The State in Society: An Approach to Struggles for Domination,» Op.Cit., p.26.
[57] Joël S. Migdal, Strong Societies and Weak States: State-Society Relations and State Capabilities in the Third World, Princeton University Press, Princeton, 1988, pp.10-11.
[58] Ibid., pp.24-25.

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 7404-2661
السنة: 2023 المجلد: السابع العدد: الثاني ص.ص: 916- 937

هذا الاقتراب من حقيقة أنه في كثير من العلوم الاجتماعية، لم يكن يُنظر إلى الدولة على أنها جهة فاعلة رئيسية. في النظرية الماركسية، يُنظر إلى الدولة على أنها جزء من البنية الفوقية، التي تحددها العوامل الاقتصادية والطبقية. وفي نظرية جماعات المصالح، تعتبر الدولة نوعًا من الحكم المحايد الذي يحكم على صراع جماعات المصالح ولكنه ليس بحد ذاته لاعبًا رئيسيًا. في كلا المفهومين، تعتبر الدولة لاعبًا ثانويًا، تنزل إلى موقع كونها متغيرًا تابعًا يعتمد على الطبقات أو صراع جماعات المصالح. إن التركيز على العلاقات بين الدولة والمجتمع يسعى إلى إعادة الدولة كفاعل ومنظم رئيسي – وليس محايدا – لنشاط جماعات المصالح، والأحزاب السياسية، ولعملية صنع السياسات.[59]

يرى جويل ميجدال أن الدول هي أجزاء من المجتمعات، فالدول قد تساعد في تشكيل المجتمعات، لكنها أيضًا تتشكل باستمرار من قبل المجتمعات التي تكون جزءًا لا يتجزأ منها. وبمجرد التأكيد على أهمية الدولة، يتحول الاهتمام الفكري على الفور إلى قضايا تتعلق بأسباب قيام الدول بما تفعله، وتحت أي ظروف تكون الدول فعالة؟ ولماذا تختلف الدول في أدوارها وفعاليتها؟ هذه القضايا، بدورها لا يمكن مناقشتها دون النظر إلى المجتمع، في المحددات الاجتماعية والاقتصادية للسياسة. لذلك، على الرغم من أن النقطة المتمثلة في أن الدولة مهمة، إلاّ أنه يجب الاهتمام كذلك بالتفاعلات المتبادلة بين الدولة والمجتمع: تؤثر المجتمعات على الدول بقدر تأثير الدول على المجتمعات.[60]

يشير اقتراب الدولة في المجتمع إلى التفاعلات المحمّلة بالصراعات بين مجموعات متعددة من القواعد الرسمية وغير الرسمية لكيفية التصرف التي تروج لها جماعات مختلفة في المجتمع. هذه المجموعات المتعددة، تستخدم جميعها مكافآت وعقوبات خفية – بما في ذلك العنف الصريح في بعض الأحيان – لمحاولة الوصول إلى طريقها، وتشمل مجموعات بشرية غير رسمية ومفككة، بالإضافة إلى منظمات عالية التنظيم وذات موارد متنوعة تحت تصرفها. باختصار، تخوض جميع المجتمعات معارك مستمرة بين الجماعات التي تقدّم أشكالا مختلفة من القواعد التي يجب أن يتصرف بها الناس، وبالتالي، فإن طبيعة ونتائج هذه الصراعات تعطي المجتمعات هيكلها وطابعها المميز.[61]

وفي تحليله لفكرة الهيمنة، يرى ميجدال أن فهم الهيمنة يتطلب مستويين من التحليل: أحدهما يعترف بالبعد المؤسسي الموحد للدولة الذي يعبّــر عن كمالها في صورتها، والمستوى الثاني الذي يفكك هذا الكمال لصالح فحص الممارسات المعززة والمتناقضة وتحالفات أجزائها المتباينة. وبموجب هذه الخاصية

[59] Howard J. Wiarda, Comparative Politics: Approaches and Issues, Rowman & Littlefield Publishers, Lanham/Maryland, 2007, p.142.
[60] Migdal, Kohli, Shue, Op.Cit., p.2.
[61] Migdal, State In Society, Op.Cit., pp.11-12.

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2023 المجلد: السابع العدد: الثاني ص.ص: 916- 937

المتناقضة للدولة، يركز اقتراب الدولة في المجتمع على دراسة الهيمنة والتغيير بالنظر إلى الدولة من منظور مزدوج: 1) النظر إلى الدولة على أنها الصورة القوية لمنظمة موحدة محددة بوضوح يمكن التحدث عنها كما لو كانت جهة فاعلة واحدة ذات دوافع مركزية تؤدي بطريقة متكاملة لحكم منطقة محددة بدقة؛ 2) النظر إلى الدولة باعتبارها ممارسات كومة من الأجزاء غير المترابطة مع حدود غير محددة بينها وبين الجماعات الأخرى داخل وخارج الحدود الرسمية للدولة، وغالبًا ما تروج لمجموعات متضاربة من القواعد في ما بينها، ومتعارضة مع القانون الرسمي. وهكذا، فالنظريات التي لا تتضمن هذين البعدين المتناقضين للدولة، ينتهي بها الأمر إما إلى المبالغة في قدرة الدولة على تحويل الخطاب إلى سياسات فعالة وإما إلى رفضها باعتبارها وسيلة في يد مجموعة من المسؤولين الفاسدين.[62]

ووفقا لمعياري القوة والضعف في المجتمع والدولة، وضع ميجدال نموذجا يتكون من أربعة أنماط تعبّــر عن العلاقة بين الدولة والمجتمع: 1) دولة قوية ومجتمع قوي، وهذا النموذج لا وجود له؛ 2) دولة ضعيفة ومجتمع قوي، حيث يعبّر هذا النمط عن حالة التشرذم والانقسام مثل حالة سيراليون؛ 3) دولة قوية ومجتمع ضعيف، وهو نمط هرمي ينطبق على فرنسا وإسرائيل؛ 4) دولة ضعيفة ومجتمع ضعيف، وهو النمط الفوضوي للعلاقة بين الدولة والمجتمع، عاشته الصين خلال الفترة 1939–1945، والمكسيك ما بين 1910–1920.[63]

الخاتمة:

لقد كان لماكس فيبر فضلا كبيرا في دراسة الدولة والمجتمع، حيث قدّم تعريفا للدولة مازال علماء السياسة والاجتماع يعتمدون عليه في دراساتهم. وعلى الرغم من أن فيبر لم يركز على الأهداف التي وجدت من أجلها الدولة – اهتم بالوسائل التي تستخدمها – إلاّ أنه في الوقت نفسه وضع خصائص للدولة الحديثة في محاولة منه لإيجاد نموذج مثالي للدولة؛ هذه الخصائص هي: التنظيم الاداري والقانوني، وجود سلطة ملزمة، احتكار القوة والاستخدام الشرعي لها. وهذه الخصائص هي التي تميّز الدولة الحديثة عن النماذج القديمة للدولة، وعن الأشكال التاريخية للحكم. وفي تعريفه للمجتمع الحديث اعتمد فيبر على مبدأ العقلانية، حيث لا مكان للعادات القديمة والخرافات في المجتمعات الحديثة، بل التنظيم البيروقراطي والكفاءة والعقلنة هي مميزات المجتمع الحديث في مختلف المجالات من السياسة إلى الدين إلى الاقتصاد.

إن تحليل العلاقة بين الدولة والمجتمع في فكر ماكس فيبر، يعتمد على مفهوم مركزي في كتاباته وهو مفهوم "الهيمنة"، التي تعبّر عن علاقة اجتماعية تتضمن فرض إرادة الانسان على الآخرين، ولها

[62] Ibid., pp.22-23.
[63] Migdal, Strong Societies and Weak States, Op.Cit., p.35.

علاقة خاصة بممارسة السلطة في المجتمع. واعتمادا على مفهوم الهيمنة، وضع فيبر ثلاثة محددات تفسيرية للعلاقة بين الدولة والمجتمع، وهي: احتكار القوة للهيمنة على المجتمع، الاعتماد على التنظيم البيروقراطي لعقلنة الهيمنة، ضرورة وجود الشرعية لممارسة الهيمنة. وهذا يعني، أن ماكس فيبر يعطي الأولوية للدولة في علاقتها بالمجتمع، بحيث أن الدولة يجب أن تحتكر القوة والعنف لنفسها فقط وتجرّد الجماعات الأخرى منها، مع ضرورة أن يكون استخدام القوة والعنف مقرونا بالشرعية من أجل أن تكون الهيمنة ذات جدوى وفعالية. وبقدر ما تؤدي البيروقراطية إلى تحديث المجتمع، بقدر ما تعتبر أداة في يد الدولة لممارسة الهيمنة بوسائل قانونية وتنظيمية.

ما يحسب لفيبر أنه أعطى اهتماما كبيرا لمتغيرات القوة والبيروقراطية والشرعية في تحليل العلاقة بين الدولة والمجتمع، لكن ما يؤخذ عليه أنه كان متأثرا بالواقع الذي عاشه وبظروف بلده ألمانيا، لاسيما في السنوات الأخيرة من حياته أي في سنوات الحرب العالمية الأولى وما بعدها. ولهذا يبدو فيبر وكأنه ينادي بقوة الدولة (الهيمنة) مقابل المجتمع، وأن الدولة هي التي يقع على مسؤوليتها تنظيم المجتمع وتحديثه وترشيده؛ وفي المقابل أهمل وجود جماعات أخرى في المجتمع يمكنها منافسة الدولة في ممارسة أدوارها أو مقاومة الدولة في حد ذاتها.

في هذا السياق، جاء جويل ميجدال بعد فيبر بعقود من الزمن، ورغم أنه لم يكن من معاصريه، إلاّ أنه اعتمد على كتابات فيبر حول الدولة والمجتمع منتقدا إياها ليصل الى اقتراب "الدولة في المجتمع" كمقاربة حديثة في السياسة المقارنة. وهنا يحسب لميجدال أنه أعاد الدولة إلى الواجهة كوحدة تحليل بعد تغييبها لسنوات، لكنه في المقابل أعطى تصورا مغايرا لمنظور فيبر، حيث أن ميجدال يعتبر الدولة جزءا من المجتمع تتفاعل مع قوى اجتماعية أخرى، فبقدر ما تؤثر الدولة في المجتمع وتشكله بقدر ما يؤثر المجتمع في الدولة، ونتيجة هذا التفاعل قد تتغيّر أهداف الدولة ويتغيّر طابعها كذلك.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: الكتب

- بوخريسة بوبكر، ماكس فيبر: الدولة والبيروقراطية، ط.1، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2015.
- الشقيري عبد المنعم، العقلنة عند ماكس فيبر، ط.1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2021.
- عبد المعطي عبد الباسط، اتجاهات نظرية في علم الاجتماع، سلسلة عالم المعرفة (44)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1981.

- فلوري لوران، ماكس فيبر، ترجمة: محمد علي مقلد، سلسلة نصوص، ط.1، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، 2008.
- فيبر ماكس، مفاهيم أساسية في علم الاجتماع، ترجمة: صلاح هلال، ط.1، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2011.
- مجموعة مؤلفين، الفكر السياسي في القرن العشرين: المجلد الثاني، تحرير: تيرنس بول، ريتشارد بيللامي، ترجمة: مي مقلد، موسوعة كمبريدج للتاريخ، ط.1، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2010.
- نيلسون بريان، صنع الدولة الحديثة: تطور نظري، ترجمة: إسماعيل عرفة، ط.1، عالم الأدب للبرمجيات والنشر والتوزيع، بيروت، 2019.
- Allen Kieran, Max Weber: a Critical Introduction, Pluto Press, London, 2004.
- Anter Andreas, Max Weber's Theory of the Modern State: Origins, Structure and Significance, Translated from the German by Keith Tribe, Palgrave Macmillan, New York, 2014.
- Giddens Anthony, Sociology, Revised and Updated with Philip w. Sutton, 6th.ed, Polity Press, Cambridge/UK, 2009.
- Hanke Edith, Scaff Lawrence, Whimster Sam, The Oxford Handbook of Max Weber, Oxford University Press, New York, 2019.
- Migdal Joël S., Strong Societies and Weak States: State-Society Relations and State Capabilities in the Third World, Princeton University Press, Princeton, 1988.
- Migdal Joël S., State in Society: Studying How States and Socities Transform and Constitute One Another, Cambridge University Press, Cambridge/UK, 2004.
- Migdal Joel s., Kohli Atul, Shue Vivienne, State Power and Social Forces: Domination and Transformation In The Third World, Cambridge University Press, New York, 1994.
- Weber Max, Economy and Society: An Outline of Interpretive Sociology, edited by : Guenther Roth and Claus Wittlich, University of California Press Berkeley/Los Angeles, 1978.
- Wiarda Howard J., Comparative Politics: Approaches and Issues, Rowman & Littlefield Publishers, Lanham/ Maryland, 2007.

ثانيا: المقالات

- Diehl Carl, «The Life and Work of Max Weber,» The Quarterly Journal of Economics, Oxford University Press, Vol. 38, N. 1, November 1923.

- Dusza Karl, «Max Weber's Conception of The State,» International Journal of Politics, Culture, and Society, Human Sciences Press, Vol.3, N.1, 1989.